AMAN
Transparency Palestine

تقرير رصدي للربع الأول

عملية الإصلاح
للحكومة الفلسطينية التاسعة عشرة

2024

AMAN
Transparency Palestine

تقرير رصدي للربع الأول حول:

عملية الإصلاح للحكومة الفلسطينية التاسعة عشرة

2024

يتقدم ائتلاف أمان بالشكر الجزيل للباحث الأستاذ أحمد عليان لإعداده هذا التقرير، وللدكتور عزمي الشعيبي مستشار مجلس إدارة ائتلاف أمان، ولفريق ائتلاف أمان لإشرافه ومراجعته وتحريره له.

جميع الحقوق محفوظة للائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان).

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى المطبوعة كالتالي: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2024. التقرير الرصدي. الربع الأول. حول عملية الإصلاح للحكومة الفلسطينية التاسعة عشرة. رام الله- فلسطين.

إنّ الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) قد بذل جهوداً في التحقّق من المعلومات الواردة في هذا التقرير، ولا يتحمّل أيّ مسؤولية تترتب على استخدام المعلومات لأغراض خارج سياق أهداف التقرير بعد نشره.

فهرس المحتويات

الملخص التنفيذي	4
مقدمة	5
المحور الأول: الإغاثة وإعادة الإعمار، ومنظومة الرعاية الاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة	8
1.1 القرارات والتكليفات الصادرة عن مجلس الوزراء الفلسطيني	8
1.2 اللجان الحكومية	10
1.3 الخطط والاستراتيجيات الحكومية	10
1.4 الموازنات المالية المرصودة	12
المحور الثاني: المالية العامة والاستدامة المالية (الاستقرار الاقتصادي، الإنعاش الاقتصادي)	14
1.1 القرارات والتكليفات الصادرة عن مجلس الوزراء الفلسطيني	14
1.2 اللجان الحكومية	14
1.3 الخطط والاستراتيجيات الحكومية	15
1.4 الموازنة العامة	15
المحور الثالث: الإصلاح المؤسسي (إعادة الهيكلة وتوحيد المؤسسات، محاربة الفساد)	19
1.1 القرارات والتكليفات الصادرة عن مجلس الوزراء الفلسطيني	19
1.2 اللجان الحكومية	20
1.3 الخطط والاستراتيجيات الحكومية	20
1.4 الموازنات المالية المرصودة	20
المحور الرابع: سيادة القانون (عدالة، أمن، حريات، تعزيز الديمقراطية، حقوق الإنسان)	21
1.1 القرارات والتكليفات الصادرة عن مجلس الوزراء الفلسطيني	21
1.2 اللجان الحكومية	21
1.3 الخطط والاستراتيجيات الحكومية	22
1.4 الموازنات المالية المرصودة	22
المحور الخامس: المكاشفة على الإعلام	23
1.1 القرارات والتكليفات الصادرة عن مجلس الوزراء الفلسطيني	23
1.2 اللجان الحكومية	23
1.3 الخطط والاستراتيجيات الحكومية	23
1.4 الموازنات المالية المرصودة	24
النتائج	27
المصادر والمراجع	29

الملخص التنفيذي

أدت الحكومة الفلسطينية الـ 19، برئاسة د. محمد مصطفى، اليمين الدستورية أمام الرئيس محمود عباس، حيث قدم رئيس الحكومة، خلال فترة تكليفه بتشكيل الحكومة منذ شهر آذار/مارس من العام 2024، الرد على تكليفه، الذي يمثل البيان الوزاري الذي يعد الوثيقة الأساسية التي تعرض فيها الحكومة برنامجها وخططها؛ أي الالتزامات التي تضعها الحكومة على نفسها، وليس أمام المجلس التشريعي فحسب، بل، أيضاً، أمام المواطنين والمجتمع المدني، والذي على أساسه يتمكن المواطنون والمجتمع المدني، من متابعة تنفيذ تلك الالتزامات، والانخراط في عملية مساءلة بشأن هذه الالتزامات في مختلف المجالات. وحيث إن المجلس التشريعي معطل منذ العام 2007، لم تتمكن الحكومات الفلسطينية، بما فيها الحكومة الفلسطينية التاسعة عشرة، من تقديم البيان الوزاري المنصوص عليه في القانون الأساسي، ومع ذلك، فإن رد رئيس الحكومة على خطاب التكليف، وما احتواه من التزامات، يشكل الوعود الحكومية في ظل غياب البيان الوزاري.

هدف هذا التقرير إلى رصد التطورات الحاصلة في عملية الإصلاح وفقاً لبرنامج الإصلاح المعلن عنه، مع تسليط الضوء على النقاط التي تعكس التقدم أو الانحراف في عملية الإصلاح.

عقدت الحكومة الفلسطينية التاسعة عشرة 12 جلسة عادية خلال الفترة الواقعة من 2 نيسان30- حزيران من العام 2024، صدر عنها ما مجموعه 85 قراراً. بلغ عدد القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء الفلسطيني، المتعلقة بالإغاثة وإعادة الإعمار والرعاية الاجتماعية (الضفة الغربية وقطاع غزة)، 12 قراراً، تمثل 14% من إجمالي القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء الفلسطيني، فيما بلغ عدد القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء الفلسطيني المتعلقة بمؤشر المالية العامة والاستدامة المالية (الاستقرار الاقتصادي، الإنعاش الاقتصادي، نزاهة القطاع المالي) 4 قرارات، تمثل 5% من إجمالي القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء الفلسطيني. وفي الإطار المتعلق بمؤشر الإصلاح المؤسسي (إعادة الهيكلة وتوحيد المؤسسات، محاربة الفساد ورفع مستوى الخدمات والتحول الرقمي)، صدر عن مجلس الوزراء الفلسطيني 6 قرارات خلال فترة الرصد.

أما القرارات المتعلقة بمؤشر سيادة القانون (عدالة، أمن، حريات، تعزيز الديمقراطية، حقوق الإنسان)، فبلغت 4 قرارات، تمثل 5% من إجمالي القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء الفلسطيني، فيما أصدر مجلس الوزراء الفلسطيني قراراً منفرداً يتعلق بمؤشر المكاشفة على الإعلام والتواصل مع مؤسسات المجتمع المدني، وقد تَمثّل في تكليف رؤساء الدوائر الحكومية، كلٌ بحسب اختصاصه، بعقد اجتماعات دورية مع مؤسسات المجتمع المدني لبحث القضايا المشتركة معها، بما يخدم برامج الحكومة وأهدافها والصالح العام، وخلق آليات فاعلة ومستدامة للتواصل معها، ويشكل القرار 1% من إجمالي القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء.

أقرت الحكومة الفلسطينية التاسعة عشرة خطة الطوارئ الحكومية للعام 2024، التي جاءت متعلقة بمؤشر الإغاثة وإعادة الإعمار، ومنظومة الرعاية الاجتماعية (الضفة الغربية وقطاع غزة). واشتملت التدخلات الطارئة على 24 بنداً/تدخلاً طارئاً للمحافظات الجنوبية (قطاع غزة)، وتعتبر أبرز التدخلات للمحافظات الجنوبية إغاثة المواطنين، بموازنة تقديرية بلغت 917 مليون دولار، كما اشتملت الخطة على 17 بنداً/تدخلاً طارئاً للمحافظات الشمالية (الضفة الغربية)، بموازنة تقديرية بلغت 52.5 مليون دولار، إضافة إلى 28 بنداً/تدخلاً طارئاً للخدمات الحكومية، بموازنة تقديرية بلغت 268 مليون دولار.

وفي الإطار المتعلق بالموازنة العامة، لم تلتزم وزارة المالية بنشر الوثائق المالية الثماني للانسجام مع مبادرة الموازنة المفتوحة وإطلاع المواطنين عليها ومشاركة ممثليهم في بلورة القرارات المتعلقة بالموازنة العامة والنفقات العامة بشكل خاص.

تبين خلال الفترة الواقعة من 1 نيسان30- حزيران من العام 2024، أن سلطة النقد قامت بأخذ تدابير وإجراءات جزئية لمواجهة الظروف الاقتصادية الكارثية في قطاع غزة والضفة الغربية، والمتمثلة في التعليمات رقم (1) و(2) و(5) للعام 2024.

مقدمة

تشكل استراتيجية الإصلاح آلية ضرورية تلجأ إليها كل حكومة وإدارتها ومؤسساتها دورياً تتويجاً لإنهاء مرحلة التخطيط لمرحلة قادمة، كون الإصلاح يستهدف تجاوز التحديات التي واجهت المرحلة السابقة، وتحديد متطلبات المرحلة القادمة في مجال السياسات والإجراءات والتدابير التشريعية والتنفيذية والمؤسساتية، إلى جانب واقع الموارد المالية والبشرية المتوفرة من أجل إصلاح بعض جوانب العمل الحكومي، بما فيها الجوانب المتعلقة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في إدارة المال والشأن العام، ونزاهة الحكم ومتطلبات التحول الديمقراطي، والتنمية المستدامة، المستجيبة لاحتياجات المواطنين وثقتهم بالنظام السياسي، وتحتاج أي عملية إصلاح إلى إرادة سياسية، باعتبارها شرطاً ضرورياً لتمامها، في ضوء وجود مصالح خاصة لبعض مراكز النفوذ في الحكم، التي ليس لها مصلحة في التغيير المطلوب.

تعاني السلطة الوطنية الفلسطينية من أزمة عجز الموازنة، والأزمة المالية الراهنة توصف بأنها الأشد عمقاً وتعقيداً، حيث إنها متشعبة، وتؤثر سلباً على مختلف مكونات المجتمع الفلسطيني، وجدير بالذكر أن الأزمة المالية الخانقة، ليست وليدة الحرب على غزة، بل تمتد أسبابها وتداعياتها على مدار العقود الثلاثة، وقد سبق أن أشار أكثر من تقرير صدر عن الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، إلى أن سياسات الحكومات الفلسطينية الثلاث الأخيرة، حاولت معالجة أزمة عجز الموازنة، وموضوع الديون المتراكمة، بزيادة الإيرادات وخفض النفقات إلا أنها تعثرت وفقاً للتقارير الحديثة الصادرة عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي[1].

بعد السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023، تدهور الوضع الاقتصادي، وأخذت المؤشرات الاقتصادية الرئيسة في قطاع غزة بالانحدار بتسارع شديد، فمع نهاية كانون الأول/ديسمبر 2023، أظهرت التقديرات المبكرة انخفاضاً حاداً في الظروف المعيشية، إذ بلغ معدل البطالة 79.3%، وارتفع معدل الفقر بين الغزيين إلى حوالي 96%.

وقد وصف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) الأوضاع في قطاع غزة بـ«الكارثية»، وأن الظروف المعيشية في القطاع هي في أدنى مستوياتها منذ بدء الاحتلال العام 1967[2].

وبالتوازي مع انهيار المنظومة الاقتصادية في قطاع غزة، أشارت تقارير البنك الدولي إلى وجود انكماش كبير في الاقتصاد في الضفة الغربية، رافق ذلك تراجع في اقتصاد الضفة الغربية بنسبة 25%، حيث سجلت جميع الأنشطة الاقتصادية تراجعاً حاداً بالقيمة المضافة.

واجهت السلطة الوطنية تحديات وصعوبات في إدارة الشأن العام بشقيه الإداري والمالي، أدّت معها إلى إطلاق مطالبات ومبادرات إصلاح داخلية، منادية ببناء مؤسسات فلسطينية فعّالة ومساءلة قبل أية مطالبات أو محاولات دولية خارجية لإصلاح مؤسسات السلطة الفلسطينية، ظهرت قبيل انتهاء المرحلة الانتقالية في العام 1999، وبخاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية الراعي الرسمي لعملية السلام والاتحاد الأوروبي، باعتباره أبرز الممولين الدوليين للمساعدة في بناء قدرات مؤسسات السلطة الفلسطينية. ركزت مشاريع الإصلاح الفلسطينية الداخلية –التي تمت بلورة أولها في المجلس التشريعي الأول المنتخب في العام 1996 بوثيقته للإصلاح في العام 2002، وكذلك خطة المئة يوم للحكومة الفلسطينية، ووثيقة الإصلاح التي تبنتها مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص الفلسطيني في العام 2003، وخطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية الحكومية 2008–2010، وأجندة الإصلاح الوطني الحكومية 2017––2023 على تبني سياسات وممارسات ملزمة باحترام سيادة القانون وتعزيز الحوكمة، وتجنب مخاطر الفساد، كمدخل ضروري لإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والديمقراطية[3].

---

1 الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2024. «مجالات خفض الإنفاق وزيادة الإيرادات لمواجهة الأزمة المالية الراهنة». رام الله– فلسطين.

2 تقرير أممي: «تعافي غزة من مستويات غير مسبوقة من التدمير الاقتصادي سيستغرق عقوداً»، منشور على الموقع الرسمي للأمم المتحدة «فلسطين»، للمزيد، انظر: https://n9.cl/8cwg4

3 ورقة موقف، ائتلاف أمان: مطلب السلطة الفلسطينية المتجددة وسيلة لكسب الوقت في إطار إدارة الصراع وتأبيد الاحتلال، منشورة بتاريخ 2024/02/07، للمزيد، انظر: https://www.aman-palestine.org/activities/23125.html

وفي نهاية آذار/مارس الماضي، أدت الحكومة الفلسطينية الـ 19، برئاسة د. محمد مصطفى، اليمين الدستورية أمام الرئيس محمود عباس، حيث قدم رئيس الحكومة، خلال فترة تكليفه بتشكيل الحكومة منذ شهر آذار/مارس من العام 2024، الرد على تكليفه الذي يمثل البيان الوزاري الذي يعد الوثيقة الأساسية التي تعرض فيها الحكومة برنامجها وخططها؛ أي الالتزامات التي تضعها الحكومة على نفسها أمام المجلس التشريعي، بل، أيضاً، أمام المواطنين والمجتمع المدني، والذي على أساسه يتمكن المواطنون والمجتمع المدني، من متابعة تنفيذ تلك الالتزامات، في عملية مساءلة بشأن هذه الالتزامات في مختلف المجالات، وحيث إن المجلس التشريعي معطل منذ العام 2007، فلم تتمكن الحكومات الفلسطينية، بما فيها الحكومة الفلسطينية التاسعة عشرة، من تقديم البيان الوزاري المنصوص عليه في القانون الأساسي[4]، ومع ذلك فإن رد رئيس الحكومة على خطاب التكليف وما احتواه من التزامات، يشكل الوعود الحكومية في ظل غياب البيان الوزاري.

قدم رئيس الحكومة، مجموعة من الالتزامات لرئيس دولة فلسطين والمواطنين[5]، ويمكن تصنيف هذه الالتزامات إلى مجموعة من المحاور يمكن إجمالها كالتالي: رفع المعاناة عن أبناء شعبنا، وبخاصة في قطاع غزة، وتقديم كل أشكال الدعم والإغاثة؛ التحضير لعمليات الإنعاش الاقتصادي؛ رفع مستوى أداء المؤسسات الوطنية وتوحيدها ما بين المحافظات الشمالية والجنوبية؛ تعزيز البرامج الخاصة بالإصلاحات؛ محاربة الفساد؛ الشفافية والحكم الرشيد، المكاشفة والمساءلة، معالجة الأزمة المالية وإطلاق ورشة وطنية للخروج من حالة الأزمة إلى التنمية الاقتصادية؛ تمكين المواطنين في المناطق المهمّشة والمستهدفة لتعزيز صمودهم؛ ضمان الحريات العامة؛ حرية الصحافة؛ التشاركية مع مكونات المجتمع كافة.

هدف التقرير

رصد التطورات الحاصلة في عملية الإصلاح وفقاً لبرنامج الإصلاح المعلن عنه، مع تسليط الضوء على النقاط التي تعكس التقدم أو الانحراف في عملية الإصلاح.

حدود التقرير الزمنية

الفترة الزمنية الواقعة من تاريخ 1 نيسان، وحتى 30 حزيران من العام 2024.

المنهج والأدوات المستخدمة لغايات إعداد التقرير

وصولاً إلى الهدف المرجو من التقرير، والمتمثل في رصد عملية الإصلاح للحكومة الفلسطينية التاسعة عشرة، للفترة الزمنية الممتدة من 1 نيسان30- حزيران من العام 2024، فقد تم اتباع المنهج الوصفي في كتابة التقرير؛ بغية رصد أهم التطورات الحاصلة في عملية الإصلاح، وفقاً لبرنامج الحكومة المعلن عنه، مع تسليط الضوء على النقاط التي تعكس التقدم أو الانحراف في عملية الإصلاح، وذلك من خلال مراحل عدة جاءت على النحو التالي:

- **المرحلة الأولى: رصد وجمع المعلومات ذات العلاقة**

تم في هذه المرحلة جمع المعلومات المتعلقة بمحاور التقرير، وذلك بالاعتماد على مصادر المعلومات، وهي كالتالي:

1) القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء الفلسطيني.
2) الخطط الصادرة عن مجلس الوزراء الفلسطيني.
3) اللجان الحكومية المكلفة بتنفيذ القرارات.
4) مراجعة الموقع الرسمي لوزارة المالية.
5) القرارات والبيانات والمعطيات ذات العلاقة الصادرة عن سلطة النقد (قرارات، تعليمات، تعاميم تقارير)، من خلال مراجعة الموقع الرسمي لسلطة النقد.

---

4 القانون الأساسي، المادة (66) الفقرة (1): فور اختيار رئيس الوزراء لأعضاء حكومته، يتقدم بطلب إلى المجلس التشريعي لعقد جلسة خاصة للتصويت على الثقة بهم بعد الاستماع والانتهاء من مناقشة البيان الوزاري المكتوب، الذي يحدد برنامج الحكومة وسياستها، على أن تعقد الجلسة في موعد أقصاه أسبوع من تاريخ الطلب.

5 رسالة قبول التكليف من رئيس الوزراء المكلف لسيادة الرئيس، منشورة على وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، للمزيد، انظر: https://www.wafa.ps/Pages/Details/91917

- **المرحلة الثانية: مرحلة تصنيف المعلومات ذات العلاقة وفق مجموعة من المجالات**

بعد حصر المعلومات ذات العلاقة، تم تصنيف المعلومات الناتجة عن عملية الرصد ضمن عدد من المجالات المتعلقة بعملية الإصلاح كما ورد في خطاب الرد على كتاب التكليف، وهي كالتالي:

- **المرحلة الثالثة:** إعداد مسودة التقرير بناءً على جمع وتحليل البيانات ذات العلاقة، والخروج بنتائج وتوصيات ذات صلة.

- **المرحلة الرابعة:** عرض مسودة التقرير في ورشة عمل، وذلك لمناقشة المسودة، وتضمين التوصيات والملاحظات فيها، وصولاً إلى إعداد التقرير بصورته النهائية.

المحور الأول: الإغاثة وإعادة الإعمار، ومنظومة الرعاية الاجتماعية (الضفة الغربية وقطاع غزة)

لتنفيذ السياسات العامة المتعلقة ببرنامج الحكومة الإصلاحي ومجالاته، بادرت الحكومة إلى اتخاذ إجراءات وتدبير ورصد موازنات تقديرية لتحقيق ذلك. إن عملية تقديم الجهود الإغاثية تهدف إلى إرساء أساس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة، مع التشديد على الضرورة الملحة لتضافر الجهود من الأفراد والمؤسسات والحكومات كافة في جميع أنحاء العالم، كلٌ حسب تخصصه ودوره. إن نجاح تنفيذ الاستجابات الإنسانية الفاعلة والمبنية على البعد التنموي الاقتصادي والاجتماعي طويل الأمد في فلسطين، يعتمد على جميع الجهات ذات العلاقة (القطاعين العام والخاص، والأهلي، والجهات والدول المانحة، ومؤسسات الأمم المتحدة، وبخاصة الأونروا)، إلى جانب المشاركة الفاعلة للشركات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص الفلسطيني بجميع أشكاله وتخصصاته[6]. وتم تقسيم هذا المحور إلى 4 فروع على النحو التالي:

الفرع الأول: القرارات والتكليفات الصادرة عن مجلس الوزراء الفلسطيني.
الفرع الثاني: اللجان الحكومية.
الفرع الثالث: الخطط والاستراتيجيات الحكومية.
الفرع الرابع: موازنات المالية المرصودة.

1.1: القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء الفلسطيني، التي تعكس الإرادة السياسية في إصلاح المجال وتطويره

أصدر مجلس الوزراء الفلسطيني، خلال الفترة الممتدة من تاريخ 2 نيسان وحتى تاريخ 30 حزيران، مجموعة من القرارات المتعلقة بمجال الإغاثة وإعادة الإعمار، ومنظومة الرعاية الاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي جاءت كما هو وارد في الجدول أدناه:

جدول 1: القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء الفلسطيني

التصنيف/المؤشر	القرار	رقم الاجتماع	تاريخ الانعقاد
الإغاثة وإعادة الإعمار	1. تشكيل اللجنة الوطنية العليا لإغاثة المحافظات الجنوبية.	اجتماع رقم (02)	2024/04/08
	2. تكليف رؤساء الدوائر الحكومية، كل فيما يخصه، بالتنسيق مع وزير الدولة لشؤون الإغاثة بشأن عمليات الإغاثة في المحافظات الجنوبية.		
	3. كلف المجلس، الأمانة العامة بإعداد تقرير حول اللجان التي شُكلت سابقاً لإغاثة المحافظات الجنوبية، وما أنجزته من مهام، والقرارات الصادرة بالخصوص، لدراستها ومراجعتها والاستعانة بها وتقديم التوصية لمجلس الوزراء بشأنها.		
	4. فتح حساب بنكي رئيس موحد لصالح وزارة الحكم المحلي لإعادة إعمار المحافظات الشمالية.	اجتماع رقم (10)	2024/06/04
	5. اعتماد الإطار العام لخطة الاستجابة الطارئة للمحافظات الجنوبية.	اجتماع رقم (11)	2024/06/12
	6. تكليف رؤساء الدوائر الحكومية المعنية بمتابعة عمل دوائرهم في تقديم جهود الإغاثة للمواطنين في قطاع غزة، بالاستفادة من نظام تمكين الإنترنت والاتصالات الذي أعدته وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي.	اجتماع رقم (12)	2024/06/25

6 «الصمود وسط الأنقاض: إعادة بناء غزة.. من الإغاثة إلى التنمية الاجتماعية ضمن رؤية اقتصادية»، منشور على وكالة وطن للأنباء، بتاريخ 2023/12/20، للمزيد، انظر: https://www.wattan.net/ar/news/422935.html

منظومة الرعاية الاجتماعية في الضفة وقطاع غزة	1. تشكيل اللجنة الاجتماعية الوزارية الدائمة.	اجتماع رقم (01)	2024/04/02
	2. تفعيل اللجان الفنية المُشكلة في كل محافظة لمتابعة الأضرار الناتجة عن اجتياحات قوات الاحتلال واعتداءات المستوطنين.	اجتماع رقم (03)	2024/04/16
	3. تكليف اللجنة الاجتماعية الوزارية الدائمة بإعداد إجراءات" الإجلاء الطبي للأطفال المصابين من قطاع غزة إلى خارج فلسطين، والمقدمة من وزارة التنمية الاجتماعية".	اجتماع رقم (07)	2024/05/12
	4. تمديد العمل بقرار التأمين الصحي للعمال العاملين داخل الخط الأخضر العاطلين عن العمل.	اجتماع رقم (08)	2024/05/21
	5. تشكيل لجنة لإيجاد حلول مستدامة لمرضى المحافظات الجنوبية المتواجدين في المحافظات الشمالية.	اجتماع رقم (11)	2024/06/12
	6. تشكيل لجنة خاصة لتحديث البيانات والمعلومات الخاصة بالمبعدين.	اجتماع رقم (04)	2024/04/23

شكل 1: الإغاثة وإعادة الإعمار والرعاية الاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة

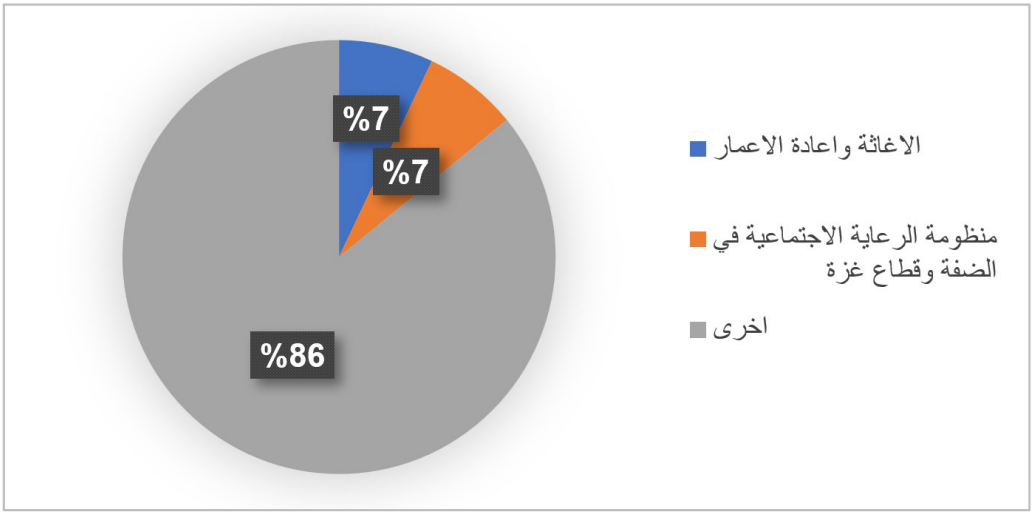

بلغ عدد القرارات المتعلقة بالإغاثة وإعادة الإعمار والرعاية الاجتماعية (الضفة الغربية وقطاع غزة)، 12 قراراً، من كافة القرارات المتخذة خلال الفترة الزمنية المحددة أعلاه، والمنشورة في القسم الخاص بالقرارات الصادرة عن المجلس، وتمثل 14% من إجمالي القرارات الصادرة عنه.

وفي الإطار ذاته، بلغت تكليفات[7] مجلس الوزراء الفلسطيني المتعلقة بمؤشر الإغاثة وإعادة الإعمار ومنظومة الرعاية الاجتماعية 4 تكليفات، وتمثل هذه التكليفات 80% من إجمالي التكليفات الصادرة عن مجلس الوزراء الفلسطيني خلال فترة الرصد. وبمراجعة تكليفات مجلس الوزراء الصادرة من تاريخ 2 نيسان وحتى 30 حزيران 2024، تبين أن كافة التكليفات الصادرة عن مجلس الوزراء غير محددة بزمن للتنفيذ.

7 التكليفات: إصدار أمر إلى لجنة أو شخص معين للقيام بمهمة في إطار محدد، بموجب قرار يصدر عن الجهة المختصة «مجلس الوزراء الفلسطيني»، ويمكن تعريف التكليف بأنه: تفويض الشخص، أو مجموعة من الأشخاص، أو لجنة، بأمر معين لتحقيق أهداف معينة.
ويمكن تعريفه بأنه: تفويض الموظف العام بالقيام بعمل ما، فعلاً أو حكماً، أو القيام بمهمة رسمية أو غير رسمية، سواء إضافة إلى وظيفته الأصلية أو بصفة (متفرغ).

1.2: اللجان الحكومية

عملت الحكومة التاسعة عشرة على تشكيل اللجان الحكومية في مختلف المجالات؛ بهدف مساندة مجلس الوزراء في دراسة المواضيع المحالة إليها بشكل مفصل ومستفيض وتقديم التوصيات المناسبة إلى مجلس الوزراء لاتخاذ القرارات المناسبة في المجالات التي تبحثها هذه اللجان. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، والممتدة من 2 نيسان وحتى 30 حزيران 2024، بلغ مجموع اللجان 17 لجنة، فيما جاء عدد اللجان المتعلقة بمؤشر الإغاثة وإعادة الإعمار ومنظومة الرعاية الاجتماعية 3 لجان، وتمثل ما نسبته 17.65% من إجمالي اللجان الحكومية المشكلة من مجلس الوزراء، وهي كالتالي: 1- تشكيل اللجنة الوطنية العليا لإغاثة المحافظات الجنوبية، على أن يتولى وزير الدولة لشؤون الإغاثة التنسيق والتشاور مع جهات الاختصاص كافة لوضع تصور لعضوية اللجنة، ومهامها، وآليات عملها. 2- تشكيل لجنة خاصة لتحديث البيانات والمعلومات الخاصة بالمبعدين. 3- تشكيل لجنة لإيجاد حلول مستدامة لمرضى المحافظات الجنوبية المتواجدين في المحافظات الشمالية.

1.3: الخطط والاستراتيجيات الحكومية

أقرت الحكومة الفلسطينية التاسعة عشرة خطة الطوارئ الحكومية للعام 2024 التي جاءت متعلقة بمؤشر الإغاثة وإعادة الإعمار، ومنظومة الرعاية الاجتماعية (الضفة الغربية وقطاع غزة). إن دلالات ومؤشرات المعلومات الواردة في خطة الطوارئ هي استقراءٍ لكي يتم اتخاذ قرارات لتصحيح مسارات الأنشطة في حالة انحرافها، أو تأكيد مساراتها الفعلية إذا كانت تتجه فعلاً إلى الإنجازات المرغوبة، إذ تمثل عمليات الرصد والتقييم متطلباً أساسياً نحو الارتقاء. وبفحص المؤشرات المتعلقة بإعداد خطة الطوارئ الحكومية، يتبين ما يلي:

جدول 2: نتائج فحص المؤشرات المتعلقة بإعداد خطة الطوارئ الحكومية

المؤشر/التصنيف	نعم	لا
وجود خطة حكومية متعلقة بمؤشر الإغاثة وإعادة الإعمار ومنظومة الرعاية الاجتماعية.	*	
مشاركة القطاع المدني والأهلي والخاص في إعداد الخطة، وبخاصة في مجال الإغاثة وإعادة الإعمار ومنظومة الرعاية الاجتماعية.		*
وجود خطة تفصيلية للتدخل الخاص بمؤشر الإغاثة وإعادة الإعمار ومنظومة الرعاية الاجتماعية.	*	
توفير التمويل للخطة والتدخل الخاص بمؤشر الإغاثة وإعادة الإعمار ومنظومة الرعاية الاجتماعية.		*
خطة تنفيذية للتدخل الخاص بمؤشر الإغاثة وإعادة الإعمار ومنظومة الرعاية الاجتماعية.		*
تحديد جهة (مسؤولية) لتنفيذ التدخل الخاص بمؤشر الإغاثة وإعادة الإعمار ومنظومة الرعاية الاجتماعية.	*	
تحديد الجهة الممولة للتدخل الخاص بمؤشر الإغاثة وإعادة الإعمار ومنظومة الرعاية الاجتماعية.	*	
تحديد الموازنة (التكلفة التقديرية) للتدخل الخاص بمؤشر الإغاثة وإعادة الإعمار ومنظومة الرعاية الاجتماعية.	*	
تحديد مواعيد وآجال زمنية للتدخل الخاص بمؤشر الإغاثة وإعادة الإعمار ومنظومة الرعاية الاجتماعية		*
تحديد مؤشرات لقياس الأداء.	*	
تشكيل لجان لمتابعة التدخل الخاص بمؤشر الإغاثة وإعادة الإعمار ومنظومة الرعاية الاجتماعية.		*
تشكيل لجان لتقييم التدخل الخاص بمؤشر الإغاثة وإعادة الإعمار ومنظومة الرعاية الاجتماعية.		*

جاءت خطة الطوارئ الحكومية للعام 2024، لإعادة ترتيب الأولويات واستجابة لاحتياجات الشارع الفلسطيني، وتضمنت الخطة مجموعة من التدخلات الطارئة.

وتهدف خطة الطوارئ الحكومية، بشكل عام، إلى تنسيق وتقديم مساعدات الإغاثة الطارئة لقطاع غزة، لمواجهة الأزمة الإنسانية الناتجة عن الحرب والعدوان على القطاع، مع التركيز على القضايا الأكثر إلحاحاً، وتوفير مأوى للمهجرين والمنكوبين، وتعزيز تقديم المساعدات الإنسانية والخدمات الصحية والاجتماعية الطارئة للمناطق التي تتعرض للاجتياح من الاحتلال في مدن الضفة الغربية ومخيماتها، وضمان استمرار تقديم كافة الخدمات الحكومية الاعتيادية للمواطنين في المناطق الجغرافية كافة، بما فيها الاجتماعية، والصحية، والتعليمية، والأمنية، والاقتصادية.

وفيما يتعلق بمؤشر الإغاثة وإعادة الإعمار ومنظومة الرعاية الاجتماعية، وردت في الخطة الأهداف التالية:1. حصر الأضرار في قطاع غزة. 2. إعادة إعمار المناطق التي تتعرض للاجتياح واعتداءات الاحتلال في الضفة الغربية. 3. تقديم الخدمات الأساسية. 4. الرعاية الاجتماعية. 5. تعزيز الحضور دولياً. 6. التواصل المجتمعي والزيارات الميدانية.

ووفقاً للقانون الأساسي، تستخدم الحكومة خطة الطوارئ ... ليس وفقاً لمضمون حالة الطوارئ التي تم تحديدها في القانون الأساسي في الباب السابع، التي حددت أحكام حالة الطوارئ ومبادئها، والتي تصدر بمرسوم من سيادة الرئيس يتضمن بوضوح الهدف والمنطقة التي يشملها والفترة الزمنية[8]، وحيث إن التركيز على خطة الطوارئ يجب ألا يكون على الوثيقة ذاتها، حيث لا يمكن الاستجابة بدون أنظمة وهياكل وإجراءات إدارية وتشغيلية تعمل بشكل جيد.

أشارت خطة الطوارئ الحكومية في الصفحة الخامسة منها إلى مجمل محاور التحرك السياسي والإعلامي والاقتصادي والاجتماعي والمؤسساتي، مع التأكيد على ضرورة تفعيل **وتعزيز شراكة المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في إدارة الأزمة ... من خلال أوسع شراكة ممكنة بين جميع قطاعات المجتمع الفاعلة، وبلورة آلية مأسسة للتشاور فيما بينها، مع ضمان التنسيق الدائم والفعال مع المنظمات الدولية والإنسانية والجهات الداعمة والمانحة.**

وعلى الرغم من إعلان رئيس الوزراء الفلسطيني د. محمد مصطفى، أن **الشراكة مع القطاعات كافة، وبخاصة المجتمع المدني، هي ضمن أهداف الحكومة في مأسسة الإصلاح**، وإحداث نهضة حقيقية في الوطن، وبخاصة في قطاعات: الصحة، والتعليم، وترشيد الإنفاق العام، وتمكين القضاء[9]، فإن مؤسسات القطاع الأهلي والخاص لم تشارك في إعداد خطة الطوارئ الحكومية، أو تساهم في إعداد التدخلات الطارئة.

إن عدم تخصيص التمويل اللازم للخطة، وللتدخل الخاص بمؤشر الإغاثة وإعادة الإعمار ومنظومة الرعاية الاجتماعية، يعود إلى أن إسرائيل ما زالت تحاصر السلطة الفلسطينية مالياً، وتقتطع أكثر من نصف الإيرادات المكلفة بتحصيلها لصالح السلطة الفلسطينية.

---

8 للمزيد، انظر: أحكام حالة الطوارئ في القانون الأساسي:

مادة (110)

1- عند وجود تهديد للأمن القومي بسبب حرب، أو غزو، أو عصيان مسلح، أو حدوث كارثة طبيعية، يجوز إعلان حالة الطوارئ بمرسوم من رئيس السلطة الوطنية لمدة لا تزيد على ثلاثين يوماً. 2- يجوز تمديد حالة الطوارئ لمدة ثلاثين يوماً أخرى بعد موافقة المجلس التشريعي الفلسطيني بأغلبية ثلثي أعضائه. 3- يجب أن ينص مرسوم إعلان حالة الطوارئ بوضوح على الهدف والمنطقة التي يشملها والفترة الزمنية. 4- يحق للمجلس التشريعي أن يراجع الإجراءات والتدابير كلها أو بعضها التي اتخذت أثناء حالة الطوارئ، وذلك لدى أول اجتماع للمجلس عقب إعلان حالة الطوارئ، أو في جلسة التمديد أيهما أسبق، وإجراء الاستجواب اللازم بهذا الشأن.

مادة (111)

لا يجوز فرض قيود على الحقوق والحريات الأساسية إلا بالقدر الضروري لتحقيق الهدف المعلن في مرسوم إعلان حالة الطوارئ.

مادة (112)

يجب أن يخضع أيّ اعتقال ينتج عن إعلان حالة الطوارئ للمتطلبات الدنيا التالية: -1 أي توقيف يتم بمقتضى مرسوم إعلان حالة الطوارئ يراجع من قبل النائب العام أو المحكمة المختصة خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ التوقيف. -2 يحق للموقوف أن يوكل محامياً يختاره.

مادة (113)

لا يجوز حل المجلس التشريعي الفلسطيني أو تعطيله خلال فترة حالة الطوارئ، أو تعليق أحكام هذا الباب.

9 منشور على الموقع الرسمي لمجلس الوزراء الفلسطيني، بتاريخ 2024/05/02، للمزيد، انظر:
https://www.palestinecabinet.gov.ps/portal/news/DetailsPm/55588

1.4: الموازنات المالية المرصودة

في ظل غياب موازنة عامة للعام 2024، فإن جزءاً يسيراً من خطة الطوارئ الحكومية سوف يتم تمويله من الموازنة العامة، حيث جاءت التكلفة المالية المرتبطة بكل مجال خلال العام 2024 على النحو التالي:

جدول 3: التكلفة التقديرية لمجالات التدخل

مجالات التدخل	الموازنة/التكلفة التقديرية للعام 2024 (مليون دولار)
ضمان استمرار تقديم الخدمات الأساسية	394
مساعدات إنسانية طارئة	955
مساعدات اجتماعية	61
خلق فرص عمل	31
المجموع	**1,441**

وفي الإطار المتعلق بمجال الإغاثة وإعادة الإعمار، ومنظومة الرعاية الاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، جاءت الموازنة المالية على النحو التالي:

1. إغاثة المواطنين القاطنين في المحافظات الجنوبية (قطاع غزة) كأولوية قصوى، واشتملت التدخلات الطارئة على 24 بنداً/تدخلاً طارئاً، وتعتبر أبرز التدخلات لإغاثة المواطنين، بموازنة تقديرية بلغت 917 مليون دولار.

2. إعادة إعمار وتأهيل البنية والممتلكات العامة والخاصة والمتضررة من جراء ممارسات الاحتلال في المحافظات الشمالية (الضفة الغربية)، حيث ستعمل الحكومة على تنفيذ مجموعة من التدخلات لتعزيز تقديم المساعدات الإنسانية والخدمات الصحية والاجتماعية الطارئة للمناطق التي تتعرض للاجتياح من طرف الاحتلال في مدن الضفة ومخيماتها، واشتملت التدخلات الطارئة على 17 بنداً/تدخلاً طارئاً، بموازنة تقديرية بلغت 52.5 مليون دولار.

شكل 2: التكلفة التقديرية لأبرز التدخلات

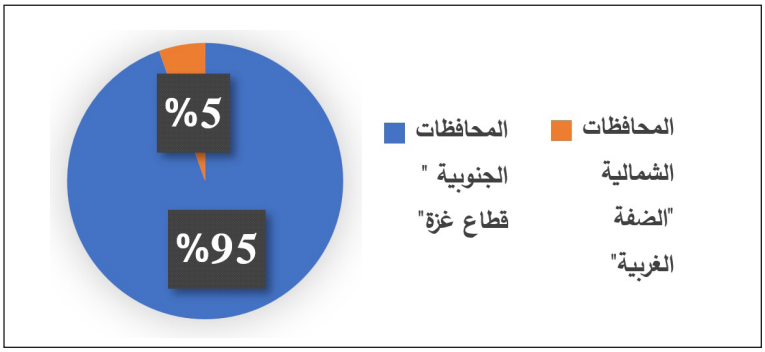

3. استدامة تقديم كامل الخدمات الحكومية للمواطنين في جميع المحافظات، التي تشمل: خدمات المياه والكهرباء، خدمات الحماية الاجتماعية، الخدمات الزراعية (اللقاحات والطعوم البيطرية)، خدمات التعليم (رياض الأطفال، المدارس، الجامعات)، حماية المستهلك ومراقبة الأسواق، السلامة العامة والنظام العام والقضاء، وغيرها من الخدمات الأساسية التي تقدمها الدوائر الحكومية، مع التركيز على الخدمات الحكومية الصحية كونها الأهم للمواطنين، وتشمل خدمات الرعاية الصحية الأولية، والخدمات الصحية في المستشفيات، وطعومات الأطفال. هذا إلى جانب استمرار عمل كافة القطاعات الاقتصادية، سيما الأنشطة المتوسطة والصغيرة، واشتملت التدخلات الطارئة على 28 بنداً/تدخلاً طارئاً، بموازنة تقديرية بلغت 268 مليون دولار.

تم البحث في الجريدة الرسمية، باعتبارها الأداة الرسمية لنشر القوانين والأنظمة والتعليمات الوزارية، عن صدور مراسيم رئاسية أو قرارات رئاسية أو قرارات بقانون صادرة عن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وأنظمة صادرة عن مجلس الوزراء الفلسطيني أو تعليمات وزارية صادرة عن الوزراء، تتوافق وتنسجم مع مؤشر الإغاثة وإعادة الإعمار ومنظومة الرعاية الاجتماعية، وجاءت المعطيات وفق التالي:

جدول 4: المؤشرات الكمية القانونية

المؤشر/التصنيف	نعم	لا
صدور قرار بقانون بإعلان حالة الطوارئ في قطاع غزة أو المناطق المشمولة بالهجوم الإسرائيلي في الضفة.		*
صدور قرار بقانون متعلق بمؤشر الإغاثة وإعادة الإعمار ومنظومة الرعاية الاجتماعية.		*
صدور قرار رئاسي متعلق بمؤشر الإغاثة وإعادة الإعمار ومنظومة الرعاية الاجتماعية.		*
صدور مرسوم رئاسي متعلق بمؤشر الإغاثة وإعادة الإعمار ومنظومة الرعاية الاجتماعية.		*
صدور أنظمة عن مجلس الوزراء الفلسطيني متعلق بمؤشر الإغاثة وإعادة الإعمار ومنظومة الرعاية الاجتماعية.		*
صدور قرار وزاري متعلق بمؤشر الإغاثة وإعادة الإعمار ومنظومة الرعاية الاجتماعية.		*

ويمكن للباحث الاستخلاص فيما يتعلق بالإغاثة وإعادة الإعمار، ومنظومة الرعاية الاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، أن الحكومة الفلسطينية التاسعة عشرة أقرت مجموعة من القرارات وعملت على تشكيل اللجان، وإعداد الخطط الطارئة، إلا أن سلطات الاحتلال أعاقت إلى درجة المنع الرسمي التواصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ناهيك أن عدم وجود التمويل اللازم حال دون تنفيذ هذه الخطط والتدخلات الطارئة. من جانب آخر، لم تعمل الحكومة الفلسطينية على إصدار تشريعات تتناسب مع مؤشر الإغاثة والرعاية الاجتماعية، ولم ترفع أي اقتراح ومشروع قرار بقانون متعلق بهذا الشأن إلى الرئيس الفلسطيني.

• المحور الثاني: المالية العامة والاستدامة المالية (الاستقرار الاقتصادي، الإنعاش الاقتصادي، نزاهة القطاع المالي):

منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1994 وفق نصوص اتفاقية أوسلو التي وُقعت مع الحكومة الإسرائيلية وجدلية العلاقة بين السياسة والاقتصاد حاضرة بقوة في المشهد الفلسطيني. فعلى الرغم من أن هذه الاتفاقية منحت السلطة الفلسطينية الوليدة صلاحيات مدنية كاملة في المناطق المصنفة (أ وبٍ)، وإدارة الموارد الاقتصادية في تلك المناطق، بما ينسجم مع الأهداف والأولويات الفلسطينية، فإنها سلبت منها قدراً كبيراً من السيادة من خلال حرمانها من السيطرة على المعابر الحدودية، وعلى الأراضي واستخداماتها في المنطقة المصنفة (ج) التي تشكل 61% من إجمالي مساحة الضفة، وعلى معظم الموارد الطبيعية (المياه والفضاء). وفي مقابل هذه الصلاحيات والإمكانات المحدودة، أصبحت السلطة مسؤولة مسؤولية مطلقة عن تلبية الاحتياجات الحياتية، وتأمين الحقوق الأساسية (العمل، والمسكن، والرعاية الصحية، والتعليم، والغذاء، ومرافق البنية التحتية، ... وغيرها)، لجميع المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. فكان على السلطة منذ نشأتها أن تعمل وفق هذه المعادلة الصعبة للغاية. ولسد أي عجز أو فجوة محتملة بين الموارد المالية المتاحة والاحتياجات الجارية والتطويرية، تم إحداث آليات دولية لتقديم المساعدات وإدارتها استمرت حتى اليوم، وإن كانت تتغير في هياكلها ووظائفها من وقت إلى آخر حسب ما تقتضيه الظروف السياسية المحلية والإقليمية والدولية، بجانب الحالة الاقتصادية الفلسطينية. تم تقسيم هذا المحور إلى 3 فروع كالتالي:

الفرع الأول: القرارات والتكليفات الصادرة عن مجلس الوزراء الفلسطيني.
الفرع الثاني: اللجان الحكومية.
الفرع الثالث: الموازنة العامة.

1.1 القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء الفلسطيني

أصدر مجلس الوزراء الفلسطيني خلال الفترة الممتدة من تاريخ 2 نيسان وحتى 30 حزيران 2024، فيما يتعلق بمجال المالية العامة والاستدامة المالية (الاستقرار الاقتصادي، الإنعاش الاقتصادي، نزاهة القطاع المالي)، القرارات التالية:

جدول 5: قرارات مجلس الوزراء المتعلقة بالمالية العامة والاستدامة المالية في الربع الثاني من العام 2024

التصنيف/المؤشر	القرار	رقم الاجتماع	تاريخ الانعقاد
المالية العامة والاستدامة المالية	1. تشكيل لجنة التنمية الاقتصادية الوزارية الدائمة.	اجتماع رقم (01)	2024/04/02
	2. المصادقة على حزمة الإصلاحات والإجراءات المالية والإدارية لترشيد الإنفاق في الدوائر الحكومية.	اجتماع رقم (04)	2024/04/23
	3. تشكيل لجنة لدراسة المشروع المُعدل للقرار بقانون رقم (43) لسنة 2021 بشأن إدارة أملاك الدولة.	اجتماع رقم (09)	2024/05/30
	4. إلزام جميع الجهات المشترية باستعمال البوابة الإلكترونية الموحدة للشراء العام.	اجتماع رقم (06)	2024/05/07

بلغ عدد القرارات المتعلقة بمؤشر المالية العامة والاستدامة المالية (الاستقرار الاقتصادي، الإنعاش الاقتصادي، نزاهة القطاع المالي) (4) قرارات، وتمثل 5% من إجمالي القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء الفلسطيني.

وفي الإطار ذاته، لم يصدر عن مجلس الوزراء أية تكليفات متعلقة بمجال المالية العامة والاستدامة المالية (الاستقرار الاقتصادي، الإنعاش الاقتصادي، نزاهة القطاع المالي).

1.2: اللجان الحكومية

خلال الفترة التي يغطيها التقرير والممتدة من 2 نيسان 2024 وحتى تاريخ 30 حزيران، بلغ مجموع اللجان المتعلقة بمؤشر المالية العامة والاستدامة المالية (2) والتي جاءت كالتالي: 1- تشكيل لجنة التنمية الاقتصادية الوزارية الدائمة، 2- تشكيل لجنة لدراسة المشروع المُعدل للقرار بقانون رقم (43) لسنة 2021م بشأن إدارة أملاك الدولة.

1.3 الخطط والاستراتيجيات الحكومية

لم تقر الحكومة الفلسطينية التاسعة عشرة أية خطط أو استراتيجيات خاصة متعلقة بمؤشر المالية العامة، الاستدامة المالية (الاستقرار الاقتصادي، الإنعاش الاقتصادي، نزاهة القطاع المالي). وعلى مستوى الخطط الحكومية، أقرت الحكومة الفلسطينية خطة الطوارئ الحكومية للعام 2024، ولم تتضمن الخطة أية مؤشرات تتعلق بالمالية العامة، والاستدامة المالية والاستقرار الاقتصادي (الإنعاش الاقتصادي، ونزاهة القطاع المالي).

1.4 الموازنة العامة

تنظم الموازنة العامة من خلال قانون رقم (7) لسنة 1998 بشأن تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية، وتعديلاته، وتصدر سنوياً من خلال قانون خاص في كل عام ميلادي، وتبدأ الموازنة السنوية في 1 كانون الثاني/يناير من كل عام، وتنتهي في 31 كانون الأول/ديسمبر. وتتضمن دورة الموازنة العامّة السنوية أربع مراحل رئيسة، وهي: الإعداد، الاعتماد، التنفيذ، المتابعة. ونظرياً، يتم إعدادها من قبل السلطة التنفيذية، بقيادة وزارة المالية، وإقرارها من المجلس التشريعي بعد نقاشها بالتفصيل، واعتمادها من الرئيس، وتنّفذ من قبل مراكز المسؤولية المختلفة، وتتم متابعتها والرقابة عليها من الأجهزة الرقابية الرسمية «ديوان الرقابة المالية والإدارية»، والمساءلة عليها من قبل السلطة التشريعية، إضافة إلى المساءلة المجتمعية.

جدول 6: دورة إعداد الموازنة العامة للعام 2024

التصنيف	نعم	لا
صدور بلاغ الموازنة		*
جمع البيانات من الوزارات والهيئات المختلفة		*
تبويب البيانات		*
عمل مسودة مشروع قانون الموازنة		*
مراجعة المسودة		*
تحضير الموازنة بشكل نهائي		*
مناقشة مشروع قانون الموازنة من قبل لجنة الموازنة الحكومية وإقرارها		*
عرض الموازنة على المجلس التشريعي		*
المصادقة على قانون مشروع الموازنة من المجلس التشريعي		*

وفي حالة عدم إقرار مشروع قانون الموازنة العامة، أشار المشرع في المادة (4) من قانون رقم (7) لسنة 1998 بشأن تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية، إلى أنه: إذا لم يتيسر إقرار مشروع قانون الموازنة العامة قبل بدء السنة المالية الجديدة، تكون للوزارة سلطة تحصيل الإيرادات وفق الآليات والشروط والمعدلات المنصوص عليها في التشريعات المرعية، ويستمر الإنفاق باعتمادات شهرية بنسبة 1/12 (واحد من الاثني عشر) لكل شهر من موازنة السنة المالية المنصرمة بحد أقصى مدته ثلاثة أشهر.

وعلى مستوى الحكومات الفلسطينية الثامنة عشرة والتاسعة عشرة، لم تعمل على أية مرحلة من مراحل إعداد الموازنة للعام 2024 المشار إليها في جدول 6.

ورد في القرار بقانون رقم (4) لسنة 2024، بشأن تقديم مشروع الموازنة العامة للسنة المالية 2024، الصادر بتاريخ 2024/3/30 التالي:

1. يقدم مجلس الوزراء مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية (2024)، إلى رئيس الدولة حتى تاريخ (2024/06/30).

2. تكون لوزارة المالية سلطة تحصيل الإيرادات وفق الآليات والشروط والمعدلات المنصوص عليها في التشريعات ذات العلاقة النافذة، ويستمر الإنفاق باعتمادات شهرية بنسبة (12/1) (واحد من اثني عشر) لكل شهر من موازنة السنة المالية المنصرمة، بحد أقصاه تاريخ (2024/07/31).

– تسري أحكام هذا القرار بقانون على تقديم مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية (2024) حصراً ولمرة واحدة.

ومن الناحية العملية، يوجد العديد من العوامل المؤثرة التي قد تعرقل الحكومات عن إعداد الموازنة، والتي يمكن إجمالها بالعوامل الداخلية والعوامل الخارجية:

أولاً. العوامل الداخلية: وهي تلك العوامل التي تؤثر على أداء الحكومة، والتي يمكن للحكومة التحكم بها والسيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد وتقليل التكاليف، ومن أهم هذه العوامل الرقابة على التكاليف، والرقابة على كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة، والرقابة على تكلفة الحصول على الأموال.

ثانياً. العوامل الخارجية: تواجه الحكومة مجموعة من التغييرات الخارجية التي تؤثر على إعداد الموازنة، حيث لا يمكن للإدارة السيطرة عليها، ومنها انخفاض المساعدات الخارجية، حيث تشير بيانات وزارة المالية إلى أن المساعدات الخارجية انخفضت بشكل ملحوظ من حوالي 1.4 مليار دولار أميركي في العام 2013، إلى 358 مليون دولار بنهاية العام 2023، ولم تتلقَّ ميزانية الحكومة حتى الآن سوى قدر ضئيل من الدعم المالي العربي أو الدولي، ومن المتوقع أن يصل بعض الدعم إلى الميزانية بحلول نهاية الربع الثاني من العام 2024. وبحلول نهاية العام 2024، من المتوقع أن يصل العجز المالي للحكومة إلى 2 مليار دولار أميركي إذا استمرت الظروف الحالية. كما سيؤدي الانكماش الاقتصادي المتوقع العام 2024 إلى تدهور كبير في الظروف المعيشية وانخفاضات كبيرة في دخل الفرد، وبخاصة في غزة[10].

خلال مراجعة الباحث لموقع وزارة المالية خلال الفترة الزمنية للرصد، تبين أنَّ وزارة المالية لم تنشر الموازنة العامة، ولم تتخذ أية إجراءات أو تدابير طارئة لمواجهة الظروف الاقتصادية الكارثية في قطاع غزة والضفة الغربية، فيما لم ينشر على الموقع الرسمي أية خطط أو استراتيجيات لمواجهة التحديات الناجمة عن الحرب على قطاع غزة.

وعلى مستوى مشاركة المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني في إعداد الموازنة العامة، حيث كفل القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003 بشكل صريح مشاركة المواطنين في عمليات صنع القرار، حيث نصت المادة (2) منه على أن: «الشعب مصدر السلطات، ويمارسها عن طريق السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية على أساس مبدأ الفصل بين السلطات على الوجه المبين في هذا القانون الأساسي». وعلى صعيد القوانين، فقد خلت التشريعات الفلسطينية بشكل عام، وقانون تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية رقم (7) لسنة 1998 بشكل خاص، من النصوص القانونية التي تؤكد، بشكل صريح، وجوب مشاركة المواطنين في الموازنة العامة، على الرغم من أن تلك النصوص القانونية لا تمنع ذلك أيضاً.

فيما لم يصدر حتى تاريخه، قانون الحق في الحصول على المعلومات على الرغم من إدراج مشروع للقانون على جدول أعمال المجلس التشريعي منذ العام 2005، لكن في الوجه المقابل، تضمن القانون الأساسي المعدل لسنة 2003 بعض الأحكام حول الحق بالنشر وحرية التعبير عن الرأي، وتحديداً ما ورد في المادة (19) منه التي تنص على: «لا مساس بحرية الرأي، ولكل إنسان الحق في التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غير ذلك من وسائل التعبير أو الفن مع مراعاة أحكام القانون».

ومن الناحية العملية، لا يقوم صانعو السياسات في فلسطين غالباً باستشارة مؤسسات المجتمع المدني في القضايا بشكل عام، والقضايا المتعلقة بالموازنة العامة على وجه الخصوص، إذ حصلت في هذا الموضوع وفق مؤشر أنواع الديمقراطية (Dem Indicator 3.10.0.5-V) العام 2022 على درجة م 0.53 من 1، وتم في بعض الأحيان إشراك مؤسسات المجتمع المدني في مواضيع محددة، مثل مشاركة بعض المؤسسات محلياً في نقاش تعديلات قانون الخدمة المدنية، والخطط الاستراتيجية لمكافحة الفساد[11].

لا تستخدم وزارة المالية آلية تشاركية محددة يمكن من خلالها للمواطنين المشاركة في مختلف المراحل المتعلقة بالموازنة العامة، إذ لا توجد دائرة أو وحدة مخصصة بالعملية التشاركية في وزارة المالية، ولم تحدد الوزارة نطاقاً أو هدفاً معيناً للتشاركية.

وعلى الرغم من التفرد في القرارات الخاصة بالموازنة العامة في المراحل كافة، وعدم وجود آليات تشاركية تقوم بها وزارة المالية في إشراك المواطنين في مراحل دورة الموازنة، فإن الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة يقوم بحملات ضغط على الحكومة لتعزيز الموازنة العامة، من خلال التدقيق على أداء الموازنة، وإصدار التقارير حولها، وإرسال توصياتها لوزارة المالية.

---

10 «قرصنة المقاصة» ... سلاح إسرائيلي لتعميق الحصار المالي على الفلسطينيين، للمزيد، انظر: https://www.wafa.ps/Pages/Details/97526

11 الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2023. تقييم مستوى المشاركة في الموازنة العامة الفلسطينية للعام 2022، رام الله-فلسطين.

وفي محاولة الباحث لتتبع مدى الالتزام بالمعايير الدولية لتحقيق أدنى مستوى من شفافية الموازنة العامة التي حددتها شراكة الموازنة الدولية، والمتمثلة في إعداد ونشر 8 وثائق أساسية[12] في مواعيدها، وبمحتوى جيد، تبين أن الوزارة التزمت كما يظهر في الجدول أدناه:

جدول 7: مؤشرات الموازنة العامة

الوثيقة	تم النشر	لم تنشر
بيان ما قبل الموازنة		--
ملخص مقترح الموازنة		--
الموازنة العامة المقرة والمعتمدة		--
موازنة المواطن		--
التقارير (الشهرية والربعية)[13]	تم النشر	
التقرير نصف السنوي		--
تقرير نهاية السنة "الحساب الختامي" للعام 2023		--
التقرير المدقق للعام 2023		--

عمل الباحث، وفي الإطار المالي، على مراجعة الموقع الإلكتروني الرسمي لسلطة النقد: (https://www.pma.ps/ar/) بصفتها الجهة المسؤولة عن رسم وتنفيذ السياسات النقدية والمصرفية لضمان سلامة القطاع المصرفي ونمو الاقتصاد المحلي بشكل متوازن، وهدفها الأساسي المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام. وخلال الفترة الزمنية الممتدة من 1 نيسان- 30 حزيران من العام 2024، تبين أنَّ سلطة النقد قامت بأخذ تدابير وإجراءات جزئية لمواجهة الظروف الاقتصادية الكارثية في قطاع غزة والضفة الغربية، وجاءت هذه الإجراءات على النحو التالي:

جدول 8: مؤشرات سلطة النقد الفلسطينية

المؤشر/التصنيف	تم النشر	لم تنشر
خطة لغايات الاستقرار الاقتصادي، الإنعاش الاقتصادي، نزاهة القطاع المالي		--
استراتيجية لغايات الاستقرار الاقتصادي، الإنعاش الاقتصادي، نزاهة القطاع المالي[14]		--
أوراق عمل ودراسات لغايات الاستقرار الاقتصادي، والإنعاش الاقتصادي، ونزاهة القطاع المالي		--
تعليمات سلطة النقد لغايات الاستقرار الاقتصادي، والإنعاش الاقتصادي، ونزاهة القطاع المالي	تم النشر[15]	
تعاميم سلطة النقد لغايات الاستقرار الاقتصادي، والإنعاش الاقتصادي، ونزاهة القطاع المالي		--
تقارير ربعية لغايات الاستقرار الاقتصادي، والإنعاش الاقتصادي، ونزاهة القطاع المالي	تم النشر[16]	

12 الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2023. تقرير أداء الموازنة العامة 2022، رام الله-فلسطين.

13 التقارير المالية الشهرية للعام 2024، العمليات المالية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل، منشورة على الموقع الرسمي لوزارة المالية، للمزيد، انظر: https://www.pmof.ps/internal.php?var=11&tab=01

14 صادق مجلس الوزراء الفلسطيني على الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في تموز من العام 2018، حيث تم إطلاقها والإعلان عن بدء التنفيذ في كانون الأول من العام نفسه. وعملت اللجنة الفنية في بداية العام 2019 على تشكيل ست مجموعات عمل متخصصة وهي: النوع الاجتماعي، المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، الإعلام الاقتصادي، تطوير القدرات والمهارات المالية للمواطنين، تطوير المنتجات والخدمات، تكنولوجيا المعلومات الـ FinTech، بحيث يكون الهدف من تشكيلها هو المساهمة في تنفيذ البرامج والأنشطة الواردة في الخطة التنفيذية للاستراتيجية، والمرتبطة بمجال عمل كل مجموعة، والمساهمة في معالجة فجوات ومعيقات الوصول والاستخدام للخدمات المالية ذات العلاقة بمجال عمل كل مجموعة. تهدف الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في فلسطين إلى تحقيق الرؤيا التالية: «نحو قطاع مالي متطور يلبي الاحتياجات المالية لتحسين الظروف المعيشية وتعزيز الرفاه الاجتماعي». وعلى الرغم من التدابير والإجراءات المختلفة التي تتخذها الجهات الحكومية والهيئات الرقابية لتعزيز الشمول المالي في فلسطين، فإن مستويات الإقصاء المالي لا تزال مرتفعة، حيث تصل نسبة الإقصاء المالي في فلسطين من بين إجمالي السكان البالغين إلى 63.6%. يتمثل الهدف الرئيس لاستراتيجية الشمول المالي في فلسطين في «زيادة نسبة الشمول المالي الحالية والبالغة 36.4% من الأفراد البالغين، لتصل، كحد أدنى، إلى 50% في نهاية العام 2025». وتتمثل الأهداف الاستراتيجية في زيادة نسبة القدرات المالية لدى الشرائح المستهدفة من المجتمع، وتعزيز الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها من قبل الشرائح المستهدفة التي تعاني من نسب متدنية من الشمول المالي، وتعزيز وحماية حقوق مستهلكي الخدمات والمنتجات المالية والاستغلال الأمثل لدور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في توسيع نطاق انتشار الخدمات المالية الرسمية واستخدامها، للمزيد، انظر الموقع الرسمي لسلطة النقد الفلسطينية: https://www.pma.ps/ar/.

15 تعليمات رقم (1) لسنة 2024، بشأن تعديل التعليمات رقم (12) لسنة 2023 بشأن استمرارية الدورة المالية للاقتصاد الوطني، منشورة على الموقع الرسمي لسلطة النقد الفلسطينية، للمزيد، انظر: https://www.pma.ps/ar/Legislation//Circulars

تعليمات رقم (2) لسنة 2024، بشأن منح سقف جاري مدين لموظفي القطاع العام المقترضين، منشورة على الموقع الرسمي لسلطة النقد الفلسطينية، للمزيد، انظر: https://www.pma.ps/ar/Legislation//Circulars

16 تقرير التضخم للربع الأول 2024، العدد 20، دائرة الأبحاث والسياسية النقدية، أيار 2024، سلطة النقد الفلسطينية، للمزيد، انظر: https://www.pma.ps/ar/Publications//QuarterlyReports.

صدرت عن سلطة النقد مجموعة من التعليمات التي تتمثل في التعليمات رقم (1) لسنة 2024 بشأن استمرارية الدورة المالية للاقتصاد الوطني، متعلقة بتأجيل خصم أقساط القروض للمقترضين المقيمين في قطاع غزة حتى تاريخ 2024/4/30، دون تحميل المقترض أي فوائد أو عوائد أو رسوم خلال هذه الفترة. والجدير بالذكر صدور تعليمات رقم (2024/5)[17] التي تمدد العمل بالتعليمات رقم (2024/1)، حتى تاريخ 2024/8/31. في المقابل، صدرت عن سلطة النقد التعليمات رقم (2024/2) التي جاءت متعلقة بتنظيم عملية الجدولة أو هيكلة التسهيلات والتمويلات القائمة على موظفي القطاع العام في ظل الظروف الاستثنائية الراهنة، إضافة إلى تنظيم قرار سلطة النقد بمنح موظفي القطاع العام المقترضين سقف جاري مدين.

وفي الإطار المتعلق بالإصلاحات المالية، صادقت الحكومة بتاريخ 2024/4/23 على حزمة الإصلاحات والإجراءات المالية والإدارية لترشيد الإنفاق في الدوائر الحكومية[18]، التي تضمنت سياسات وإجراءات صارمة متعلقة بسياسة الإنفاق مثل: 1. وقف شراء المركبات الجديدة. 2. وقف صرف أي امتيازات أو نثريات مالية غير منصوص عليها في القوانين والأنظمة (المدني والعسكري). 3. وقف شراء المباني للأغراض الحكومية للعام 2024 و2025. 4. وقف شراء الأثاث إلا بعد موافقة رئيس الوزراء. 5. وقف الاستثناءات في منح التحويلات الطبية. 6. وقف التعيينات الجديدة للعام 2024، (باستثناء وزارة التربية والتعليم العالي والوزارات المستحدثة) وتوفير الاحتياجات من خلال التدوير الوظيفي.

كما تضمنت بنوداً متعلقة بترشيد الإنفاق، حيث نصت الحزمة على وقف استخدام المركبات الحكومية من قبل الموظفين في الدوائر الحكومية لمن هم دون الوزراء، ورؤساء الدوائر الحكومية ومن في حكمهم، والمحافظين، ووكلاء الوزارات، ورؤساء الدوائر الحكومية، ونواب المحافظين، إضافة إلى حصر استخدام المركبات الحكومية للعمل الرسمي ضمن أوقات ساعات العمل الرسمية، على أن يكون مبيت مركبات الحركة في الساحات والأماكن مخصصة لها بحيث يتم تنظيم سجل من قبل الشؤون الإدارية والمالية لحصر المركبات في نهاية الدوام، وإلزام جميع الدوائر بتركيب الحلقة الإلكترونية لغايات ضبط كميات الوقود، وتحديد مخصصات الوقود لمركبات الحركة وفق قرار رئيس الدائرة الحكومية، وبما لا يزيد على 250 لتر وقود، وتكليف وزارة النقل والمواصلات بحصر المركبات التي تزيد تكلفة صيانتها على المعدلات الطبيعية، وفي الوقت ذاته، تقوم الوزارة بالتنسيق مع الجهات المختصة لتجهيز ورشات صيانة، وبخاصة المركبات، خلال مدة أقصاها نهاية العام 2024.

شفافية المشتريات العامة

خلال مراجعة موقع وزارة المالية مديرية اللوازم العامة (العطاءات المركزية)، والمجلس الأعلى لسياسات الشراء، استمر المجلس بنشر عمليات الشراء عبر موقع البوابة الموحّدة للشراء العام، للفترة الزمنية الممتدة من تاريخ إقرار حزمة الإصلاحات بتاريخ 23 نيسان وحتى 30 حزيران من العام 2024، تبين التالي:

1. عدم وجود عطاءات واستدراجات لشراء مركبات حكومية.
2. عدم وجود عطاءات واستدراجات لشراء أثاث لأي جهة حكومية.
3. عدم وجود عطاءات واستدراجات لشراء مبانٍ حكومية أو استئجارها.

17 تعليمات رقم (5) لسنة 2024، بشأن تعديل تعليمات استمرارية الدورة المالية للاقتصاد الوطني، منشورة على الموقع الرسمي لسلطة النقد الفلسطينية، للمزيد، انظر: https://www.pma.ps/ar/Legislation//Circulars

18 مجلس الوزراء يقر حزمة من الإصلاحات والإجراءات المالية والإدارية لترشيد الإنفاق الحكومي، منشور على وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا) بتاريخ 2024/4/23، للمزيد، انظر: https://wafa.ps/Pages/Details/94129

• المحور الثالث: الإصلاح المؤسسي (إعادة الهيكلة وتوحيد المؤسسات، محاربة الفساد، رفع مستوى الخدمات والتحول الرقمي)

إصلاح المؤسسات هو عملية تتم بموجبها إعادة النظر في مؤسسات الدولة وإعادة هيكلتها حتى تحترم حقوق الإنسان، وتحافظ على سيادة القانون، وتخضع لمحاسبة الناخبين. فجهود الإصلاح، التي تعتمد مقاربة العدالة الانتقالية، تقدر على تحقيق المحاسبة، وجبر الأضرار المترتبة عن الاعتداءات، والأهم من ذلك، أنها تقدر على القضاء على البنى والعقائد التي سمحت بوقوع تلك الانتهاكات. لذا، تكثر التوصية باعتماد هذا النوع من الإصلاح، وهو غالباً ما تطلقه مبادرات المصارحة التي تكشف الجوانب المؤسساتية من أخطاء الماضي. تم تقسيم هذا المحور إلى 4 فروع كالتالي:

الفرع الأول: القرارات والتكليفات الصادرة عن مجلس الوزراء الفلسطيني.
الفرع الثاني: اللجان الحكومية.
الفرع الثالث: الخطط والاستراتيجيات الحكومية.
الفرع الرابع: موازنات المالية المرصودة.

1.1: القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء الفلسطيني

أصدر مجلس الوزراء الفلسطيني خلال الفترة الممتدة من تاريخ 2 نيسان وحتى 30 حزيران 2024 مجموعة من القرارات جاء منها ما هو متعلق بمؤشر الإصلاح المؤسسي (إعادة الهيكلة وتوحيد المؤسسات، محاربة الفساد، رفع مستوى الخدمات والتحول الرقمي)، التي جاءت كما هو وارد في الجدول أدناه:

جدول 9: القرارات المتعلقة بمؤشر الإصلاح المؤسسي الصادرة عن مجلس الوزراء في الربع الثاني من العام 2024

التصنيف/المؤشر	القرار	رقم الاجتماع	تاريخ الانعقاد
الإصلاح المؤسسي	1. تشكيل لجنة البنية التحتية الوزارية الدائمة.	اجتماع رقم (01)	2024/04/02
	2. تشكيل لجنة الإصلاح الوزارية الدائمة.		
	3. المصادقة على توصيات لجنة الإصلاح الوزارية الدائمة في اجتماعيها الثاني والثالث، والمتمثلة بما يلي: دراسة أوضاع الدوائر الحكومية ومراجعة التشريعات الناظمة، وإعداد خطط الإصلاح وتحسين جودة الخدمات الحكومية مثل التعليم والصحة وترشيد النفقات، إضافة إلى تعزيز مبدأ الشفافية وتكافؤ الفرص في جميع التعيينات الحكومية.	اجتماع رقم (04)	2024/04/23
	4. اعتماد معايير اختيار الوكلاء في الدوائر الحكومية، وبطاقة الوصف الوظيفي الخاصة با لمنصب .	اجتماع رقم (06)	2024/05/07
	5. تشكيل لجنة خاصة لوضع مقترح بشأن مآل اختصاصات وزارة الإعلام.	اجتماع رقم (08)	2024/05/21
	6. شكيل لجنة لإعداد آلية موحدة لمنح رخص الكوتا .	اجتماع رقم (11)	2024/06/12

بلغ عدد القرارات المتعلقة بمؤشر الإصلاح المؤسسي؛ إعادة الهيكلة وتوحيد المؤسسات، محاربة الفساد، ورفع مستوى الخدمات والتحول الرقمي، 6 قرارات، وتمثل 7% من إجمالي القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء الفلسطيني.

وفي الإطار ذاته، لم يصدر عن مجلس الوزراء أية تكليفات متعلقة بمؤشر الإصلاح المؤسسي؛ إعادة الهيكلة وتوحيد المؤسسات، محاربة الفساد، رفع مستوى الخدمات والتحول الرقمي.

1.2 اللجان الحكومية

عملت الحكومة التاسعة عشرة على تشكيل اللجان الحكومية في مختلف المجالات بهدف مساندة مجلس الوزراء في دراسة المواضيع المحالة إليها بشكل مفصل ومستفيض، وتقديم التوصيات المناسبة إلى مجلس الوزراء لاتخاذ القرارات المناسبة في المجالات التي تبحثها هذه اللجان[19]. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، والمتمددة من 2 نيسان وحتى 30 حزيران2024، بلغ مجموع اللجان المشكلة لغايات مؤشر الإصلاح المؤسسي 4 لجان، وتمثل ما نسبته 23.53% من إجمالي اللجان الحكومية خلال فترة الرصد.

وبمراجعة الموقع الرسمي لمجلس الوزراء الفلسطيني (تقارير اللجان وتنفيذ القرارات)، تبيّن أنه خلال الفترة الممتدة من 2 نيسان وحتى 30 حزيران من العام 2024، لم ينشر أية تقارير عن أعمال اللجان الحكومية.

1.3 الخطط والاستراتيجيات الحكومية

لم تقر الحكومة الفلسطينية التاسعة عشرة خلال فترة الرصد من تاريخ 2 نيسان وحتى 30 حزيران 2024، أية خطط أو استراتيجيات خاصة متعلقة بمؤشر الإصلاح المؤسسي؛ إعادة الهيكلة وتوحيد المؤسسات، ومحاربة الفساد، ورفع مستوى الخدمات والتحول الرقمي. وجاءت المؤشرات المتعلقة بهذا المحور على النحو التالي:
وفي إطار خطة الطوارئ الحكومية، ورد ضمنها مجموعة من المعايير المتعلقة بهذا المؤشر، التي تتمثل في خفض النفقات التشغيلية إلى الحد الأدنى وبأقصى درجة ممكنة، بما يشمل مثلا:

1. وقف السفر للخارج باستثناء الحالات الضرورية المرتبطة بمواجهة الأزمة الإنسانية.
2. وقف التعاقدات الخارجية، إلا بما هو ممول لضرورات العمل من أطراف خارجية.
3. وقف/تقليص شراء وتبديل السيارات الحكومية، وقف/تقليص شراء الأثاث الحكومي، باستثناء ما له علاقة بأعمال الإغاثة[20].

إن المؤشرات الإدارية والقانونية الصادرة عن الجهات ذات الاختصاص، تعطي فكرة عامة عن وجود معايير قياسية يمكن من خلالها قياس المخرجات الإدارية القانونية.

جدول 10: مؤشرات المخرجات القانونية

المؤشر/التصنيف	نعم	لا
صدور قرار بقانون متعلق بالإصلاح المؤسسي، وإعادة الهيكلة، وتوحيد المؤسسات		*
صدور قرار رئاسي متعلق بالإصلاح المؤسسي، وإعادة الهيكلة وتوحيد المؤسسات		*
صدور مرسوم رئاسي متعلق بالإصلاح المؤسسي، وإعادة الهيكلة وتوحيد المؤسسات		*
صدور أنظمة عن مجلس الوزراء الفلسطيني متعلقة بالإصلاح المؤسسي، وإعادة الهيكلة وتوحيد المؤسسات		*
صدور قرار وزاري متعلق بالإصلاح المؤسسي، وإعادة الهيكلة وتوحيد المؤسسات		*

1.4 الموازنات المالية المرصودة

لم تصدر الحكومة الفلسطينية التاسعة عشرة أية موازنة مالية تتعلق بمؤشر الإصلاح المؤسسي (إعادة الهيكلة وتوحيد المؤسسات، محاربة الفساد، رفع مستوى الخدمات والتحول الرقمي).

إن عملية الإصلاح الإداري والمالي تحتاج، ابتداءً، إلى مأسسة عملية الإصلاح وشمولها مع التدرج والمصارحة بمراحل الإصلاح وخطواته، إضافة إلى استدامة واستمرارية عمليات الإصلاح، وإعطاء دور أكبر للمواطن في تحديد الأولويات وتقييم الخدمات، وفي الوقت ذاته اعتماد معايير الجودة والتميز في تقديم الخدمات العامة، وإتاحة المعلومات للجمهور، وتفعيل منظومة لمكافحة الفساد وتحقيق النزاهة، بالشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني.

---

19 نظام اللجان الحكومية والفرق الوطنية رقم (10) لسنة 2023م مجلس الوزراء، المادة (4) التي جاءت كالتالي: «تشكل اللجان الدائمة من الوزراء على النحو التالي: 1. يتم تشكيل اللجان الدائمة في الجلسة الأولى لانعقاد المجلس. 2. عضوية اللجان الدائمة إلزامية للوزراء، ولا يجوز للوزير أن يكون عضواً في أكثر من ثلاث لجان دائمة. 3. لا يجوز أن يزيد عدد أعضاء أي لجنة دائمة من الوزراء على ثلث عدد أعضاء المجلس».
20 خطة الطوارئ الحكومية للعام 2024، ص7، منشورة على الموقع الرسمي لمجلس الوزراء الفلسطيني.

• المحور الرابع: سيادة القانون (عدالة، أمن، حريات، تعزيز الديمقراطية، حقوق الإنسان):

يتطلب تطبيق الأطر القانونية العادلة التي تنفذ بنزاهة أن تعمل على توفير الحماية الكاملة لحقوق الإنسان، وذلك من خلال تطبيق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة، وبدون تمييز بين أفراد المجتمع في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. إن سيادة القانون تفرض أن يكون القانون مرجعية للجميع، وضمان سيادته على الجميع بدون استثناء. تم تقسيم هذا المحور إلى 4 فروع كالتالي:

الفرع الأول: القرارات والتكليفات الصادرة عن مجلس الوزراء الفلسطيني.
الفرع الثاني: اللجان الحكومية.
الفرع الثالث: الخطط والاستراتيجيات الحكومية.
الفرع الرابع: موازنات المالية المرصودة.

1.1: القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء الفلسطيني

أصدر مجلس الوزراء الفلسطيني خلال الفترة الممتدة من تاريخ 2 نيسان وحتى 30 حزيران 2024، مجموعة من القرارات، جاء منها ما هو متعلق بمؤشر سيادة القانون (عدالة، أمن، حريات، تعزيز الديمقراطية، حقوق الإنسان)، وقد جاءت كما هو وارد في الجدول أدناه:

جدول 11: القرارات المتعلقة بمؤشر سيادة القانون الصادرة عن مجلس الوزراء في الربع الثاني من العام 2024

التصنيف/ المؤشر		القرار	رقم الاجتماع	تاريخ الانعقاد
سيادة القانون	1.	تشكيل لجنة خاصة لدراسة المرجعيات القانونية وحوكمة الوزارات المستحدثة.	اجتماع رقم (01)	2024/04/02
	2.	تعزيز مبادئ الحوكمة والشفافية وتعزيز قطاع العدالة وسيادة القانون.	اجتماع رقم (04)	2024/04/23
	3.	تشكيل لجنة خاصة برئاسة وزير العدل وعضوية ممثلين عن القطاعات الحكومية ذات العلاقة، وممثلين عن المجتمع المدني، لمراجعة القرار بقانون رقم 10 لسنة 2018 بشأن الجرائم الإلكترونية.	اجتماع رقم (04)	2024/04/23
	4.	تمديد عمل لجنة دراسة المرجعيات القانونية وحوكمة الوزارات المستحدثة.	اجتماع رقم (07)	2024/05/12

بلغ عدد القرارات المتعلقة بمؤشر سيادة القانون (عدالة، أمن، حريات، تعزيز الديمقراطية، حقوق الإنسان)، 4 قرارات، وتمثل 5% من إجمالي القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء الفلسطيني، وفي الإطار ذاته، لم يصدر أية تكليفات عن مجلس الوزراء الفلسطيني خلال فترة الرصد.

1.2: اللجان الحكومية

عمل مجلس الوزراء الفلسطيني، في ما يتعلق بمؤشر سيادة القانون، عدالة، أمن، حريات، تعزيز الديمقراطية، حقوق الإنسان، على استحداث لجان بهدف مساندة مجلس الوزراء في دراسة المواضيع المحالة إليها بشكل مفصل ومستفيض، وتقديم التوصيات المناسبة إلى مجلس الوزراء، حيث تم تشكيل لجنة لدراسة المرجعيات القانونية وحوكمة الوزارات المستحدثة، ولجنة خاصة برئاسة وزير العدل وعضوية ممثلين عن القطاعات الحكومية ذات العلاقة، وممثلين عن المجتمع المدني، لمراجعة القرار بقانون رقم 10 لسنة 2018 بشأن الجرائم الإلكترونية، إضافة إلى تمديد عمل لجنة دراسة المرجعيات القانونية وحوكمة الوزارات المستحدثة، وبلغت نسبة هذه اللجان 11.76%.

1.3: الخطط والاستراتيجيات الحكومية

لم تقر الحكومة الفلسطينية التاسعة عشرة أية خطط أو استراتيجيات خاصة متعلقة بمؤشر سيادة القانون (عدالة، أمن، حريات، تعزيز الديمقراطية، حقوق الإنسان).

وعلى مستوى الخطط، أقرت الحكومة الفلسطينية خطة الطوارئ الحكومية للعام 2024، ولم تشتمل الخطة على أية بنود أو معايير تتعلق بمؤشر سيادة القانون.

1.4: الموازنات المالية المرصودة

لم تصدر الحكومة الفلسطينية التاسعة عشرة أية موازنة مالية تتعلق بمؤشر سيادة القانون (عدالة، أمن، حريات، تعزيز الديمقراطية، حقوق الإنسان).

• المحور الخامس: المكاشفة على الإعلام، والتواصل مع مؤسسات المجتمع المدني

تعد مؤسسات المجتمع المدني رأس المالي الاجتماعي، وتضطلع بجزء كبير من العمل الاجتماعي الذي يهدف إلى حماية حقوق الأفراد والجماعات. وتساهم هذه المنظمات في دعم جهود الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ناهيك عن مساهمتها في بلورة السياسات العامة وتنفيذها، إضافة إلى دورها في المساءلة المجتمعية للجهات التي تدير شأناً عاماً. إضافة إلى ذلك، تساهم مؤسسات المجتمع المدني في الدفاع عن حقوق الأفراد، وبناء القدرات المؤسسية، وإدارة برامج التنمية، ونشر المعلومات، ومكافحة الفساد، وتأمين وسائل الدعم المعيشي، والنهوض بالمرأة وتعزيز مكانتها ومشاركتها، ودعم الفئات المهمشة. تم تقسيم هذا المحور إلى 4 فروع كالتالي:

الفرع الأول: القرارات والتكليفات الصادرة عن مجلس الوزراء الفلسطيني.
الفرع الثاني: اللجان الحكومية.
الفرع الثالث: الخطط والاستراتيجيات الحكومية.
الفرع الرابع: موازنات المالية المرصودة.

1.1: القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء الفلسطيني

أصدر مجلس الوزراء الفلسطيني خلال الفترة الممتدة من تاريخ 2 نيسان وحتى 30 حزيران 2024، قراراً منفرداً يتعلق بمؤشر المكاشفة على الإعلام والتواصل مع مؤسسات المجتمع المدني، ويتمثل في تكليف رؤساء الدوائر الحكومية، كلٌ بحسب اختصاصه، بعقد اجتماعات دورية مع مؤسسات المجتمع المدني لبحث القضايا المشتركة معها، بما يخدم برامج الحكومة وأهدافها والصالح العام، وخلق آليات فاعلة ومستدامة للتواصل معها. ويشكل القرار 1% من إجمالي القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء خلال فترة الرصد، وفي الإطار ذاته لم يصدر عن مجلس الوزراء أية تكليفات متعلقة بهذا المحور.

1.2 اللجان الحكومية

خلال الفترة التي يغطيها التقرير، والمتمددة من 2 نيسان حتى 30 حزيران 2024، لم يشكل مجلس الوزراء الفلسطيني أية لجان متعلقة بمؤشر المكاشفة على الإعلام والتواصل مع مؤسسات المجتمع المدني.

1.3 الخطط والاستراتيجيات الحكومية

لم تقر الحكومة الفلسطينية التاسعة عشرة أية خطط أو استراتيجيات خاصة متعلقة بمؤشر المكاشفة على الإعلام والتواصل مع مؤسسات المجتمع المدني.

وعلى مستوى الخطط، أقرت الحكومة الفلسطينية خطة الطوارئ الحكومية للعام 2024، لإعادة ترتيب الأولويات واستجابة لاحتياجات الشارع الفلسطيني. وتضمنت الخطة مجموعة من التدخلات الطارئة، لكنها لم تشتمل على أي بنود أو معايير تتعلق بمؤشر المكاشفة على الإعلام والتواصل مع مؤسسات المجتمع المدني.

جدول 12: مؤشرات المخرجات القانونية

المؤشر/التصنيف	نعم	لا
صدور قرار بقانون متعلق بمؤشر المكاشفة على الإعلام والتواصل مع مؤسسات المجتمع المدني.		*
صدور قرار رئاسي متعلق بمؤشر المكاشفة على الإعلام والتواصل مع مؤسسات المجتمع المدني.		*
صدور مرسوم رئاسي متعلق بمؤشر المكاشفة على الإعلام والتواصل مع مؤسسات المجتمع المدني.		*
صدور أنظمة عن مجلس الوزراء الفلسطيني متعلقة بمؤشر المكاشفة على الإعلام والتواصل مع مؤسسات المجتمع المدني.		*
صدور قرار وزاري متعلق بمؤشر المكاشفة على الإعلام والتواصل مع مؤسسات المجتمع المدني.		*

1.4: الموازنات المالية المرصودة

لم تصدر الحكومة الفلسطينية التاسعة عشرة أية موازنة مالية تتعلق بمؤشر المكاشفة على الإعلام والتواصل مع مؤسسات المجتمع المدني.

المحور السادس: الديمقراطية وحقوق الإنسان

سعت الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولجنة حقوق الإنسان، إلى الاستفادة من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان لتعزيز فهم مشترك لمبادئ وقيم الديمقراطية. ونتيجة لذلك، أوصت اللجنة في العام 2000 بمجموعة من التدابير التشريعية والمؤسسية والعملية المهمة من أجل دعم الديمقراطية. وفي العام 2002، أعلنت اللجنة المبادئ التالية بوصفها من العناصر الأساسية للديمقراطية التي جاءت على النحو التالي: احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، حرية الانضمام للجمعيات، حرية التعبير والرأي، إمكانية الوصول إلى السلطة وممارستها في إطار سيادة القانون، تنظيم انتخابات دورية حرة نزيهة على أساس الاقتراع العام.

والديمقراطية والتنمية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، أمور مترابطة ومتداعمة، تهدف إلى الحفاظ على كرامة الفرد وحقوقه الأساسية، وتعزيزها، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وتعزيز تماسك المجتمع، وتوطيد الأمان الوطني.

وثيقة إعلان الاستقلال الفلسطينية، والقانون الأساسي الفلسطيني، اعتمدا المبادئ والقيم الأساسية للديمقراطية، والحكومة الفلسطينية الـ19، أكدت في برنامجها على عدد من الأسس ذات العلاقة بالديمقراطية، وبيان القرارات والاستراتيجيات الصادرة عنها.

جدول 13: مؤشرات حقوق الإنسان[21]

الرقم	المؤشر/الإطار المعياري لحقوق الإنسان حسب الأمم المتحدة[22]	قرار صادر عن مجلس الوزراء	خطة/ استراتيجية
1	تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.	*	*
2	تعزيز حرية الانضمام للجمعيات.	*	*
3	تعزيز حرية التعبير والرأي.	*	*
4	تعزيز إمكانية الوصول إلى السلطة وممارستها في إطار سيادة القانون.	*	*
5	تنظيم انتخابات دورية.	*	*
6	نظام لتعددية الأحزاب السياسية والمنظمات.	*	*
7	الفصل بين السلطات.	*	*
8	توفير الشفافية والمساءلة في الإدارة العامة.	*	*
9	تهيئة وسائط للإعلام تتسم بالحرية والاستقلال والتعددية	*	*

21 الديمقراطية في الوثائق التأسيسية للأمم المتحدة، منشور على موقع الأمم المتحدة، للمزيد، انظر: https://www.un.org/ar/global-issues/democracy

22 للمزيد، انظر الموقع الرسمي للأمم المتحدة: https://www.un.org/ar/global-issues/democracy

جدول 14: مؤشر الديمقراطية العالمي الصادر (EIU)

المؤشر/(UIE)	قرار صادر عن مجلس الوزراء	خطة/ استراتيجية
البدء في عملية التحّول والإصلاح السياسي والاقتصادي.	*	*
إنشاء شبكة وطنية لمراقبة الأداء الحكومي.	*	*
تهيئة البيئة المناسبة لحماية حقوق الإنسان وتطبيق سيادة القانون وحماية الأنظمة القضائية.	*	*
سن قوانين وتشريعات للإصلاح.	*	*
دعم منظمات المجتمع المدني الناشطة في قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان.	*	*

عانى النظام السياسي الفلسطيني من ضعف الشرعية الدستورية والشعبية منذ 2010، الموعد السابق لإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية التي تعذر أجراؤها طوال السنوات السابقة بسبب الانقسام تارة، وبسبب الاحتلال تارة كمعوق رئيس لمنع تجربة انتخابات أخرى، إضافة إلى عدم جدية صانع القرار في إجراء تلك الانتخابات.

إضافة إلى ذلك، هناك عدد من التحديات والمعيقات، حيث باشرت الحكومة التاسعة عشرة عملها في ظروف سياسية بالغة التعقيد ناتجة عن تزايد تغول الاحتلال الإسرائيلي وحرب الإبادة المستمرة على قطاع غزة، وعدوانه الهمجي الذي طال مناطق الضفة الغربية كافة، والحصار المالي الذي تواجهه الحكومة والمتمثل بانحصار موارد التمويل والمساعدات الخارجية، وقرصنة أموال المقاصة وحجزها بقرار من حكومة الإحتلال منذ شهر تشرين الثاني 2023 ولغاية حزيران 2024، إضافة إلى سلسلة الاقتطاعات المتزايدة منها، وصولاً إلى وقف تحويلها بشكل كامل خلال الأشهر الثلاثة الأولى منذ تشكيل الحكومة، الأمر الذي وضع الحكومة أمام تحديات كبيرة وصعوبات جمة للحفاظ على استمرار تقديم الخدمات الأساسية وتطويرها.

النتائج

1) عقدت الحكومة الفلسطينية التاسعة عشرة 12 جلسة عادية خلال الفترة الواقعة من 2 نيسان30- حزيران من العام 2024، صدر عنها 85 قراراً.
2) بلغ عدد القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء الفلسطيني، المتعلقة بالإغاثة وإعادة الإعمار والرعاية الاجتماعية (الضفة الغربية وقطاع غزة)، 12 قراراً، وتمثل 14% من إجمالي القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء الفلسطيني.
3) بلغت تكليفات مجلس الوزراء الفلسطيني، المتعلقة بمؤشر الإغاثة وإعادة الإعمار ومنظومة الرعاية الاجتماعية (4) تكليفات، وتمثل هذه التكليفات 80%، من إجمالي التكليفات الصادرة عن مجلس الوزراء الفلسطيني خلال فترة الرصد.
4) بلغ عدد اللجان المتعلقة بمؤشر الإغاثة وإعادة الإعمار ومنظومة الرعاية الاجتماعية 3 لجان، وتمثل ما نسبته 17.65%.
5) أقرت الحكومة الفلسطينية التاسعة عشرة خطة الطوارئ الحكومية للعام 2024 التي جاءت متعلقة بمؤشر الإغاثة وإعادة الإعمار، ومنظومة الرعاية الاجتماعية (الضفة الغربية وقطاع غزة).
6) مؤسسات القطاع المدني والأهلي والخاص لم تشارك في إعداد خطة الطوارئ الحكومية، أو تساهم في إعداد التدخلات الطارئة.
7) بلغ عدد القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء الفلسطيني المتعلقة بمؤشر المالية العامة والاستدامة المالية (الاستقرار الاقتصادي، الإنعاش الاقتصادي، نزاهة القطاع المالي) 4 قرارات، وتمثل 5% من إجمالي القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء الفلسطيني.
8) لم تقر الحكومة الفلسطينية التاسعة عشر أية خطط أو استراتيجيات خاصة متعلقة بمؤشر المالية العامة، الاستدامة المالية.
9) الحكومات الفلسطينية الثامنة عشرة والتاسعة عشرة، لم تعمل على أية مرحلة من مراحل إعداد الموازنة للعام 2024.
10) بلغ عدد القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء الفلسطيني المتعلقة بالإصلاح المؤسسي (إعادة الهيكلة وتوحيد المؤسسات، ومحاربة الفساد، ورفع مستوى الخدمات، والتحول الرقمي)، 6 قرارات، وتمثل 7%، ولم يصدر عن مجلس الوزراء أية تكليفات بالإصلاح المؤسسي.
11) بلغ عدد اللجان المتعلقة بمؤشر الإصلاح المؤسسي 4 لجان، وتمثل ما نسبته 23.53% من إجمالي اللجان الحكومية خلال فترة الرصد.
12) لم تقر الحكومة الفلسطينية التاسعة عشر أية خطط أو استراتيجيات خاصة متعلقة بمؤشر الإصلاح المؤسسي.
13) القرارات المتعلقة بمؤشر سيادة القانون (عدالة، أمن، حريات، تعزيز الديمقراطية، حقوق الإنسان)، بلغت 4 قرارات، وتمثل 5% من إجمالي القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء الفلسطيني، وفي الإطار ذاته، لم يصدر أية تكليفات عن مجلس الوزراء الفلسطيني خلال فترة الرصد.
14) لم تقر الحكومة الفلسطينية التاسعة عشرة أية خطط أو استراتيجيات خاصة متعلقة بمؤشر سيادة القانون.
15) أصدر مجلس الوزراء الفلسطيني، قراراً منفرداً يتعلق بمؤشر المكاشفة على الإعلام والتواصل مع مؤسسات المجتمع المدني، تَمثَّل في تكليف رؤساء الدوائر الحكومية، كلٌ بحسب اختصاصه، بعقد اجتماعات دورية مع مؤسسات المجتمع المدني لبحث القضايا المشتركة معها، بما يخدم برامج الحكومة وأهدافها والصالح العام، وخلق آليات فاعلة ومستدامة للتواصل معها، ويشكل القرار 1% من إجمالي القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء.
16) لم تقر الحكومة الفلسطينية التاسعة عشرة أية خطط أو استراتيجيات خاصة متعلقة بمؤشر المكاشفة على الإعلام والتواصل مع مؤسسات المجتمع المدني.
17) الحكومات المتعاقبة، تعمل على نشر القرارات الصادرة عنها كافة، على الموقع الرسمي لمجلس الوزراء، مع الاكتفاء بنشر عناوين تلك القرارات فقط، ودون نشر الوثائق القانونية والتنظيمية والمالية وإتاحتها للجمهور.
18) تصنيف التكليفات الصادرة عن مجلس الوزراء (الحكومة التاسعة عشرة) المحددة بزمن، تبين أن التكليفات كافة غير محددة بزمن للتنفيذ.
19) خلال الفترة الواقعة من 1 نيسان30- حزيران من العام 2024، لم يصدر عن مجلس الوزراء الفلسطيني أية أنظمة أو لوائح، متعلقة بمؤشرات الرصد أو متعلقة ببرنامج العمل الحكومي.
20) صدر خلال الفترة الممتدة من 1 نيسان30- حزيران من العام 2024، ما مجموعه 29 قراراً وزارياً نُشرت في الجريدة الرسمية (الوقائع) من العدد (212 وحتى العدد 215)، ولم يصدر أي قرار وزاري متعلق بمؤشرات الرصد، أو متعلق ببرنامج العمل الحكومي.

21) خلال الفترة الواقعة من 2 نيسان30- حزيران من العام 2024، لم يصدر أية تقارير عن أعمال اللجان الحكومية.

22) خلال الفترة الواقعة من 2 نيسان30- حزيران من العام 2024، أقرت الحكومة الفلسطينية خطة الطوارئ الحكومية للعام 2024، لإعادة ترتيب الأولويات واستجابة للاحتياجات، واشتملت التدخلات الطارئة على 24 بنداً/ تدخلاً طارئاً للمحافظات الجنوبية (قطاع غزة). وتعتبر أبرز التدخلات للمحافظات الجنوبية إغاثة المواطنين، بموازنة تقديرية بلغت 917 مليون دولار، كما اشتملت الخطة على 17 بنداً/تدخلاً طارئاً للمحافظات الشمالية (الضفة الغربية)، بموازنة تقديرية بلغت (52.5) مليون دولار، إضافة إلى 28 بنداً/ تدخلاً طارئاً للخدمات الحكومية، بموازنة تقديرية بلغت 268 مليون دولار.

23) خلال مراجعة موقع وزارة المالية/مديرية اللوازم العامة (العطاءات المركزية)، والمجلس الأعلى لسياسات الشراء، استمر المجلس بنشر عمليات الشراء عبر موقع البوابة الموحّدة للشراء العام، للفترة الزمنية الممتدة من تاريخ إقرار حزمة الإصلاحات بتاريخ 23 نيسان وحتى 30 حزيران من العام 2024، وقد تبين التالي:

أ- عدم وجود عطاءات واستدراجات لشراء مركبات حكومية.

ب- عدم وجود عطاءات واستدراجات لشراء أثاث لاي جهة حكومية.

ت- عدم وجود عطاءات واستدراجات لشراء مباني حكومية أو استئجارها.

24) خلال الفترة الواقعة من 1 نيسان30- حزيران من العام 2024، تبين أن وزارة المالية لم تنشر الموازنة العامة.

25) لم تلتزم وزارة المالية، بنشر الوثائق المالية الثماني للانسجام مع مبادرة الموازنة المفتوحة، وإطلاع المواطنين عليها، ومشاركة ممثليهم في بلورة القرارات المتعلقة بالموازنة العامة والنفقات العامة بشكل خاص.

26) خلال الفترة الواقعة من 1 نيسان30- حزيران من العام 2024، قامت سلطة النقد بأخذ تدابير وإجراءات جزئية لمواجهة الظروف الاقتصادية الكارثية في قطاع غزة والضفة الغربية، والمتمثلة في التعليمات رقم (1) و(2) و(5) للعام 2024.

المصادر والمراجع

أ. الدراسات والتقرير:

- الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2024. مجالات خفض الإنفاق وزيادة الإيرادات لمواجهة الأزمة المالية الراهنة. رام الله- فلسطين.
- الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2023. تقرير أداء الموازنة العامة 2022. رام الله-فلسطين.
- الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). مؤتمر أمان السنوي 2022، النزاهة السياسية، إلى أي مدى يعيق ضعف وهشاشة نزاهة الحكم سياسات الإصلاح الحكومي؟ رام الله-فلسطين.
- الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2022. التقرير السنوي الخامس عشر حول واقع النزاهة ومكافحة الفساد في فلسطين. رام الله-فلسطين.
- دخل أساسي طارئ لفلسطين - ملخص سياساتي العدد (2)، منشور على معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس): https://mas.ps/publications/10150.html
- تقرير تحليل القرارات الحكومية 2022، 01 كانون الثاني31- كانون الأول 2022.
- تقرير أعمال اللجان الحكومية، 01 كانون الثاني31- كانون الأول 2022.
- مؤيد عفانة يكتب: واقع الموازنة العامة في فلسطين، بتاريخ 24/6/2024.
- تقرير التضخم للربع الأول 2024، العدد 20، دائرة الأبحاث والسياسية النقدية، أيار. 2024، سلطة النقد الفلسطينية.

ب. المواقع الإلكترونية:

- وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا): https://www.wafa.ps/Pages/Details/98342
- الجريدة الرسمية "الوقائع": https://ogb.gov.ps/ar.
- موقع الرسمي لمجلس الوزراء: http://www.palestinecabinet.gov.ps/portal.
- خطة الطوارئ الحكومية للعام 2024، منشورة على الموقع الرسمي لمجلس الوزراء الفلسطيني: https://www.palestinecabinet.gov.ps/portal/publication/9/1
- وزارة المالية الفلسطينية: https://www.pmof.ps/internal.php?var=10.
- الموقع الإلكتروني الرسمي لسلطة النقد: https://www.pma.ps/ar/.
- الموقع الإلكتروني الرسمي لهيئة سوق رأس المال الفلسطينية: https://www.pcma.ps/about/.

AMAN
Transparency Palestine

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)

المؤسسة الفلسطينية المعتمدة من قبل منظمة الشفافية الدولية منذ العام 2006، تأسس في العام 2000 من مجموعة من المؤسسات الأهلية الفاعلة في مجال الديمقراطية والحكم الصالح وحقوق الإنسان، سعياً لتحقيق رؤيته نحو «مجتمع فلسطيني خالٍ من الفساد».

يسعى الائتلاف حاليّاً إلى خلق وقيادة حراك مجتمعي عبر قطاعي مناهض للفساد، والإسهام في إنتاج ونقل وتوطين المعرفة بالفساد ومكافحته على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. يحرص ائتلاف أمان على القيام بدوره الرقابي Watchdog على النظام الوطني للنزاهة بالتركيز على المشاركة المجتمعية وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام في الرقابة والمساءلة وخلق بيئة محصنة ومساهمة في الكشف عن جرائم الفساد والحد من انتشاره.

رام الله: عمارة الريماوي - الطابق الأول - شارع الإرسال ص.ب: رام الله 339 القدس 69647
هاتف: 022989506 - 022974949 فاكس: 022974948
غزة: شارع حبوش، متفرع من شارع الشهداء - عمارة دريم / الطابق الثالث
هاتف: 082884767 تلفاكس: 082884766
الموقع الإلكتروني: www.aman-palestine.org

/AmanCoalition

برنامج أمان الرئيسي بتمويل مشكور من حكومات النرويج ولوكسمبورغ والسويد وهولندا/UNDP